

التهج الثاني

في

الألفاظ الخمسة المفردة والحد والرسم

الفصل الأول

إشارة

إلى المقول في جواب ما هو ، الذي هو الجنس ، والمقول في جواب ما هو ،
الذي هو النوع

(١) كل محمول كلي يقال على ما تحته في جواب ما هو .
فإما أن تكون حقائق ما تحته مختلفة ليس بالعدد فقط
وإما أن تكون بالعدد - وفي نسخة « بالعدد فقط » - مختلفة .
فأما ما يتقوم - وفي نسخة « يقوم » - به من الذاتيات فغير مختلف
أصلاً .

والأول : يسمى جنساً لما تحته .

والثاني : يسمى نوعاً .

ومن عاداتهم أيضاً أن يسموا كل واحد من مختلفات الحقائق ،
تحت القسم الأول نوعاً له - وفي نسخة بحذف كلمة « له » - وبالقياس
- وفي نسخة « بالقياس » - إليه .

(٢) على أن اسم النوع عند التحقيق إنما يدل في الموضعين على
معنيين مختلفين .

(١) كله ظاهر مستغن عن التفسير

(٢) أقول : النوع المضاف إلى الجنس يستلزم اعتبارين :

(٣) ومما يسهو فيه المنطقيون ظنهم أن اسم النوع في الموضعين له دلالة واحدة ، أو مختلفة بالعموم والخصوص .

أحدهما : نسبه إلى ما فوقه ، الذي هو الجنس .
والثاني : نسبه إلى ما تحته — أشخاصاً كانت أو أنواعاً أخرى . التي لولاها لم يكن النوع كلياً .

والنوع الحقيقي يستلزم اعتباراً واحداً ، وهو نسبه إلى الأشخاص التي تحته .
فالأول : قد يتناول الأنواع العالية ، والمتوسطة ، والسافلة ، التي تخص باسم نوع الأنواع ، تناول الجنس لأنواعه .
والثاني : قد يشارك نوع الأنواع وحده في موضوعاته ، ويباينه بأحد اعتباريه ، أعني النسبة إلى ما فوقه .

وقد يباينه في الموضوع أيضاً ، إذا لم يكن تحت جنس . كالوحدة ، والنقطة ، والآن .

فالنوعان مختلفان في المعنى بثلاثة أشياء :

أحدها : اختصاص أحدهما بالنسبة إلى ما فوقه ؛ ولأجل ذلك يجب تركبه عن جنس وفصل .

وأما الآخر : فلا يجب فيه ذلك ، وإن كان جائزاً لاشتراك المذكور في الموضوع .

وثانيها : جواز مباينة الإضافي للحقيقي ، في الموضوعات حتى . وفي نسخة « حين » .
يكون نوعاً عالياً ومتوسطاً ، من حيث وقوعه على مختلفات الحقيقة .

وثالثها : جواز مباينة الحقيقي للإضافي في الموضوعات حين لا يكون تحت جنس .

(٣) وفي بعض النسخ « ومختلفة بالعموم والخصوص » وهو أظهر .

فإن الأول : يوهم أن يكون لهم سهوان :

الفصل الثاني

إشارة

إلى ترتيب الجنس والنوع

(١) ثم إن الأجناس قد تترتب متصاعدة ، والأنواع قد تترتب متنازلة .

(٢) ويجب أن يتهى .

(٣) وأما إلى ماذا تنهى في التصاعد أو في التنازل من المعاني

الواقع عليها الجنسية والنوعية

الأول : ظنهم أن النوع في الموضعين له دلالة واحدة .

والثاني : ظنهم أن له دلالة مختلفة بالعموم والخصوص .

ويلزم على الأول أن يكون كل ما يقع تحت جنس ؛ فإنه لا يختلف إلا بالعدد ، حتى لا يكون جنس تحت جنس ألبتة ؛ وذلك مما لم يذهب إليه أحد .

ومراد الشيخ ليس إلا أنهم ظنوا أن النوع الحقيقي هو نوع الأنواع لا غير ، فجعلوا للمعنيين دلالة واحدة مختلفة بالعموم والخصوص ؛ لكونها مطلقة في أحد الموضعين ، ومقيدة بملاصقة الأشخاص في الموضع الآخر .

(١) أى ربما تترتب ، لأن ترتيبه ليس بواجب في جميع المواد .

(٢) وذلك لأنها لو لم تنته في التصاعد ، لزم تركيب المعنى الواحد ، من مقومات

لاتتناهى ، أو يتوقف تصوره على إحضار جميعها بالبال .

قال الفاضل الشارح : « وأيضاً ، لوجب ترتيب العلل والمعلولات ، لا إلى نهاية ؛

وذلك لكون كل فصل علة لتقوم حصته من الجنس . وهو محال على ما تبين في الإلهيات » .

ولو لم ينته في التنازل ، لما تحصلت الأشخاص والأنواع الحقيقية ، أعنى أعيان

الموجودات ، التي يلزم من ارتفاعها ارتفاع الأجناس وما يليها .

(٣) أقول : يريد أن معرفة مواد الأجناس والأنواع ، بأعيانها ، ليست من هذا

وما المتوسطات بين الطرفين ؟
 فما - وفي نسخة « فما » - ليس بيانه على المنطقي ، وإن تكلفه
 تكلف فضولا .

بل إنما يجب عليه أن يعلم أن ههنا
 جنساً عالياً ، أو أجناساً عالية ، هي أجناس الأجناس
 وأنواعاً سافلة هي أنواع الأنواع .
 وأشياء متوسطة هي :
 أجناس لما دونها
 وأنواع لما فوقها .

وأن لكل واحد منها في مرتبته خواص .
 (٤) وأما أن يتعاطى النظر في : كمية أجناس الأجناس ،
 وماهيتها ، دون المتوسطة ، والسافلة ؛ كأن ذلك مهم ، وهذا غير مهم ،
 فخرج عن الواجب ، وكثيراً ما ألهم الأذهان زيغا عن الجادة * .

العلم ، لأنها المعقولات الأولى .

وهذا العلم يبحث عن المعقولات الثانية .

فالمنطقي - من حيث هو منطقي - لا ينظر فيها .

وأما - وفي نسخة « وأن » - النظر في أن لكل واحد من العالية ، والمتوسطة ،
 والسافلة ، في مرتبته خواص ، فإنما يلزمه ؛ لأن العلوم البرهانية ، إنما تبحث عن تلك
 الخواص ، وهي الأعراض الذاتية المذكورة .

(٤) أقول : يعترض على سائر المنطقيين ؛ فإن مقدمهم الذي هو المعلم الأول
 افتتح تعليمه بذكر المقولات العشر التي هي أجناس الأجناس ، وأشار إلى معانيها وخواصها
 على الوجه المشهور الذي يليق بالمبتدئين في كتابه المسمى « قاطيغورياس » وجعلها شبه
 « مصادرة » لهذا العلم ، لاجزأ منه . وتبعه الجمهور في ذلك ، بل زادوا في بياناتها عليه .
 ولا شك في أن النظر في ذلك ليس من المباحث المنطقية ؛ إلا أن الحكم بأن النظر

= فيها يجري مجرى النظر في الأجناس المتوسطة والسافلة ، من - وفي نسخة «في» - كونه مهماً أو غير مهم في هذا العلم ، خروج عن الإنصاف ؛ فإن المنطقي إنما يحتاج في استعمال قوانينه لاقتناص الحدود واكتساب المقدمات ؛ إلى ذلك ؛ لأنه ما لم يعرف محدوده ، وكل واحد من حدى مطلوبه ، تحت أى جنس من الأجناس يقع بحسب الماهية ، لم يمكن له أن يحصل الفصول المترتبة ، ولا سائر المحمولات التي تتركب منها التعريفات ، ويستفاد منها التصديقات ، بحسب الأغلب ، كما بين في مواضعها .

وأما المتوسطة والسافلة التي لا تنحصر في عدد ، وإنما يستغنى عن إيرادها ؛ لاشتغال العالية المعدودة ، عليها .

وما يشبه ذلك أن الطيب ، من حيث هو طيب ، يجب أن لا ينظر إلا في حال بدن الإنسان ، من حيث يصبح ، ويمرض ، ليحفظ الصحة ويزيل المرض ، فإن من ينظر - وفي نسخة «نظر» - من حيث هو طيب ، في ماهيات أشياء ، ربما يستعملها أو لا يستعملها :

أهى : معدنية ، أو نباتية ، أو حيوانية .

ومعادنها أين هى ؟ وأوقات تحصيلها متى هى ؟ وشرائط حفظها ما هى ؟ وكم هى ؟ دون ما لم يسمع به ، أو لم يقع إليه أنه مما يمكن أن تكون معرفتها أنفع في علمه ، كأن ذلك مهم ، وغيره ليس بهمهم ، فخرج عن الواجب .

إلا أنه لما تصور إمكان الاحتياج إليها ، في استعمال قوانينه الحافظة للصحة ، أو المزيلة للمرض ، أضاف النظر فيها بحسب الإمكان إلى علمه ، بل جعله جزءاً من علمه .

وهذا دأب أصحاب سائر الصناعات العملية - وفي نسخة «العلمية» - فإنهم يضيفون إلى صناعاتهم ما يحتاجون إليه في تميم تلك الصناعات ، وإن كان خارجاً عنها ، ليتم بذلك الوصول إلى غاياتها .

الفصل الثالث

إشارة

إلى الفصل

(١) وأما الذاتى الذى ليس يصلح أن يقال على الكثرة التى كليته بالقياس إليها ، قولاً فى جواب « ما هو ؟ » فلا شك فى أنه يصلح للتمييز - وفى نسخة « للتمييز » - الذاتى - وفى نسخة بدون كلمة « الذاتى » - عما يشاركها فى الوجود ، أو فى جنس ما

(١) أقول : كل ذاتى :

إما أن يكون مقولاً فى جواب ما هو ، بالقياس إلى ما هو ذاتى له .
أولا يكون .

والثانى : إما أن يكون داخلاً فيما يقال فى جواب « ما هو »
أو يكون خارجاً عنه .

ولما كان المقول فى جواب « ما هو ؟ » على الكثرة :
إما تمام ما هيته مطلقاً .

أو تمام ما هيته المشتركة بينها - وفى نسخة « فيها » -

فالذاتى الخارج عما يقال فى جواب « ما هو ؟ » لا يوجد إلا فى القسم الأخير ،
ويكون ما يختص ببعض تلك الكثرة ، بالضرورة ، وما يختص ببعض مقوماً له ، فهو ما
يفيده الامتياز عما يشاركه ، فهو صالح للتمييز الذاتى لذلك البعض ،

والداخل فى جواب « ما هو ؟ »

إن كان واقعاً - وفى نسخة « مقولاً » - فى جواب « ما هو ؟ » على كثرة أخرى قبل

الأولى ، فحكمه حكم المقول فى جواب « ما هو ؟ »

وإن لم يكن واقعاً فحكمه حكم الخارج المذكور .

(٢) ولذلك يصلح أن يكون مقولاً في جواب أى شىء هو ؟
فإن « أى شىء » إنما يطلب به - وفي نسخة حذف عبارة « به » -
التمييز المطلق عن المشاركات في معنى « الشيثية » فما دونها ، وهذا هو
المسمى بالفصل .

فإذن كل ذاتي لا يصلح في جواب ما هو ، فهو صالح للتمييز الذاتي ، وهو الفصل .
والفصل قد يكون خاصاً بالجنس ، كالحساس للتأني مثلاً ، فإنه لا يوجد لغيره .
وقد لا يكون ، كالناطق للحيوان ، عند من يجعله مقولاً على غير الحيوانات ، كبعض
الملائكة مثلاً .

وعلى التقديرين ، فإن الجنس إنما يتحصل ويتقوم به نوعاً ، وذلك النوع إنما يمتاز
بذلك الفصل .

أما على التقدير الأول : فعن كل ما عداه ، مما في الوجود .
وأما على التقدير الثاني : فعن كل ما يشاركه في الجنس فقط ؛ فإن الإنسان لا يمتاز
بالناطق عن جميع ما في الوجود ؛ إذ لا يمتاز به عن الملائكة ، بل عما يشاركه في الحيوانية
فقط . وهو المراد بقوله : [عما يشاركها في الوجود ، أو في جنس ما] .

وقد ذهب الفاضل الشارح ، وغيره ، ممن سبقه ، إلى أن الذاتي الذي لا يصلح
لجواب « ما هو ؟ » لا يجوز أن يكون أعم الذاتيات .

فهو إما : مساو أو أخص منه .

والمساوي له هو ما يصلح لتمييزه عما يشاركه في الوجود .

والأخص منه هو ما يصلح لتمييز ما يختص به عما يشاركه في الجنس الذي يعمهما .
ولزمهم على ذلك تجويز تركيب أعم الذاتيات الذي هو الجنس العالی عن أمرين مساويين
له ، ليس ولا واحد منهما بجنس ، بل يكونان فصلين ، وذلك غير مطابق للوجود ، ولا
لأصولهم التي بنوا عليها .

وفيا ذهبنا إليه غني عن أمثال هذه التمثلات .

(٢) أقول نبته على أن الفصل هو المقول في جواب « أى شىء هو » ثم بين أن =
الإشارات والتنسيب .

(٣) وقد يكون فضلاً للنوع الأخير ، كالناطق مثلاً للإنسان .
وقد يكون للنوع المتوسط ، فيكون فصلاً لجنس نوع أخير - وفي
نسخة « النوع الأخير » - مثل الحساس فإنه فصل للحيوان - وفي نسخة
« الحيوان » - وفصل لجنس الإنسان ، وليس جنساً للإنسان ، وإن كان
ذاتياً أعم منه .

(٤) فيعلم من هذا أنه ليس كل ذاتي أعم ، جنساً ؛ ولا مقولاً في
« جواب ما هو ؟ » :

وكل فصل فإنه بالقياس إلى النوع الذي هو فصله مقوم ، وبالقياس
إلى جنس ذلك النوع ، مقسم *

= هذا الإطلاق موافق لعرف اللغة ، كما بين في جواب « ما هو » بقوله : [فإن أى شيء إنما
يطلب به التمييز]

يعنى أن السؤال بـ « أى » قد يطلب به التمييز العام عن جميع الأشياء ، وذلك إذا
أضيف إلى « شيء » أو ما يجرى مجراه ، فيقال : « أى شيء هو ؟ » وقد يطلب به
التمييز الخاص عن بعضها ، مما هو دون الشيء المطلق ، وذلك إذا أضيف إلى شيء أخص منه .
كما يقال « أى حيوان هو ؟ » .

وغرض الشيء في التلفظ بـ « الوجود » و « الشيء » ههنا ، تعميم الأشياء التي يطلب
التمييز عنها ، من غير ملاحظة كون « الوجود » و « الشيئية » عارضين للماهيات ، على
ما فهم الفاضل الشارح ؛ فإنه لا فائدة لذلك ههنا .

(٣) أقول : لما فرغ من بيان ماهية الفصل ، رجع إلى الإشارة التفصيلية ،
إلى أن « فصلية ؟ » كل واحد من الذاتيات التي لاتصلح لجواب « ما هو ؟ » بالقياس إلى
أى شيء يكون .

وعند وصوله إلى فصل الجنس أشار إلى ما ذكره في مناقضة القائلين فيما مر بأن المقول
في جواب ما هو ، هو اللذاتي الأعم مجملاً ، وأحال بيانه إلى هذا الموضع بقوله .

(٤) يريد أن الفصل الذي يتحصل به الجنس نوعاً ، إنما يكون له اعتباران :

أحدهما : بقياسه إلى الجنس المتحصل به .

والثاني : بقياسه إلى النوع المتحصل منه .

والأول : هو التقسيم ؛ فإن الناطق يقسم الحيوان إلى الإنسان ، وغيره .

والثاني : هو التقويم ؛ فإنه يقوم الإنسان لكونه ذاتياً له .

وأما قولهم : (الفصل : مقوم لحصته من الجنس) فذلك التقويم غير ما نحن فيه

فإنه بمعنى كونه سبباً لوجود الحصة ، لا بمعنى كونه جزءاً منه .

والتمييز بعد التقويم ؛ لأنه عارض بحسب اعتبار الشيء إلى غيره ، فيكون متأخراً عن

اعتباره في نفسه .

ومقوم النوع العالى يقوم السافل ؛ لأنه يقوم مقومه ولا ينعكس ؛ لاحتمال أن يكون

مقوم السافل ، هو ما ينضاف إلى العالى .

ومقسم الجنس السافل ، مقسم العالى ؛ لأن العالى مقول على جميع السافل ،

ولا ينعكس ، لاحتمال أن يكون أقسام العالى ، هو السافل نفسه .

الفصل الرابع

إشارة

إلى الخاصة والعرض العام

(١) أما الخاصة والعرض العام فمن المحمولات العرضية والخاصة منها - وفي نسخة « منهما » - ما كان من العوارض واللوازم - وفي نسخة « اللوازم والعوارض » - غير - وفي نسخة « الغير » - المقومة لكلي ما واحد من حيث ليس - وفي نسخة « من حيث إنه ليس » - لغيره ، سواء كان ذلك نوعاً أخيراً ، أو غير أخير ، وسواء عم الجميع أو لم يعم .

(١) أقول : لما فرغ من المحمولات الذاتية ، وذكر المحمولات العرضية وهي

تنقسم :

إلى ما لا يعرض لغير موضوعاتها .

وإلى ما يعرض .

والأول : خاصة .

والثاني : عرض عام .

ويشترط فيهما ، أن يكون الموضوع كلياً .

فالخاصة قد تكون .

للجنس العالى . كالموجود لا فى موضوع ، للجوهر .

وللمتوسط ، كاللون للجسم .

وللنوع الأخير كالكاتب للإنسان

وقد تكون لازمة .

كـ « ذى الزوايا الثلاث » للمثلث .

ومفارقة ، كالماشى للحيوان .

(٢) وأما العرض العام منهما - وفي نسخة بدون عبارة « منها » - فهو ما كان موجوداً - وفي نسخة « منها موجوداً » وفي أخرى « منها موجوداً » - في كلي وغيره، عم الجزئيات كلها - وفي نسخة بدون عبارة « كلها » - أو لم يعم .

(٣) وأفضل الخواص ما عم النوع واختص به ، وكان لازماً لا يفارق الموضوع - وفي نسخة « لا يفارقه » - وأنفعها في تعريف الشيء به

وقد تكون عامة لأشخاص موضوعاتها ، كالمضحك بالطبع للإنسان .

وخاصة بالبعض ، كالكاتب له .

وقد تكون مفردة كالكاتب له .

ومركبة

ك « منتصب القامة ، بادي البشرية » له

وقد تكون بالقياس إلى شيء ، لا يوجد فيه ، وإن لم تكن خاصة بالموضوع على

الإطلاق ،

ك « ذى الرجلين » للإنسان ، بالقياس إلى الفرس ، دون الطائر ، ولا بالقياس إلى

شيء بل بالإطلاق ، كما مر .

وكل خاصة نوع ، خاصة بجنسه وإن علا ، ولا ينعكس ، وربما يكون عرضاً

عاماً لما تحته ، وربما لا يكون .

(٢) والعرض العام قد يكون أيضاً .

للجنس العالی ، كالواحد للجوهر .

وللنوع الأخير ، كالأبيض للإنسان .

وقد يكون لازماً ، كالزوج للثلاثين .

ومفارقاً ، كالنائم للإنسان .

وقد يكون عاماً للجزئيات ، كالمتحرك للحيوان .

وغير عام كالأبيض له .

(٣) أقول : الخاصة .

— وفي نسخة بدون عبارة « به » — ما كان بين الوجود له — وفي نسخة بدون عبارة « له » — مثال الخاصة ، الضاحك — وفي نسخة « الضحاك » — للإنسان ، وكون الزوايا مثل قائمتين للمثلث .

(٤) مثال — وفي نسخة « ومثال » — العرض العام الأبيض لليضاني .

(٥) وربما قالوا : « العرض » مطلقاً محذوفاً عنه العام .

ومتخلفوا — وفي نسخة « مختلفوا » — المنطقيين يذهبون إلى أن هذا العرض هو العرض الذي يقال مع الجوهر . وليس هذا من ذلك بشيء ، بل معنى هذا العرض ، هو العرضي المشهور عند الظاهرين — وفي نسخة بدون عبارة « المشهور عند الظاهرين » ولعلها « الظاهرين » —

قد تعتبر ، من حيث كونها خاصة فقط .

وقد تعتبر من حيث وقوعها في التعريفات .

وتوجد الخواص متفاوتة في الجودة والرداءة ، بكل واحد من الاعتبارين .

فأفضلها بالاعتبار الأول ما تكون شاملة لأشخاص الموضوع ، خاصة به ، لا بالقياس إلى غيره ، بل على الإطلاق ، لازمة لها غير مفارقة .

وبالاعتبار الثاني ؛ ما تكون مع ذلك بينة الوجود له ؛ فإن التعريف بالخفي غير منجح .

(٤) وهو طائر يقال له باليونانية قعنس — وفي نسخة « ققنس » — فهو متولد غير

متوالد . وقد تذكر له قصة ، ويتمثل في البياض به ، كما في السواد بالغراب .

(٥) إطلاق العرض على ما يوجد للموضوع فقط .

وإطلاق الخاصة على ما يكون مع ذلك مساوياً له ، كما ذكر في الجدل .

والعرض الذي هو قسم الجوهر ما يوجد في الموضوع .

فعلل الالتباس بين ما يوجد للموضوع ، وبين ما يوجد فيه ، بعد الغفلة عن اختلاف

معنى الموضوع فيهما ، حملهم على الذهاب إلى أنهما واحد .

وأيضاً فإن العرض الذي هو قسم الجوهر ، قد يمكن أن يحمل على موضوعه حملاً غير

ذاتي ، وظنوه عرضاً عاماً لذلك ، وغفلوا عن كونه محمولاً عليه بالاشتقاق ، ووجوب كون

العرض العام محمولاً بالمواطأة .

(٦) وقد يكون الشيء بالقياس إلى كلى ، خاصة ، وبالقياس إلى ما هو أنحص منه ، عرضاً عاماً ؛ فإن « المشى والأكل » من خواص الحيوان ، ومن الأعراض العامة للإنسان - وفي نسخة « بالقياس إلى الإنسان » - *

(٦) أقول : كل واحد من الخمسة ، إنما يكون واحداً منها بالقياس إلى شيء ؛ فإن الجنس جنس لشيء ، والنوع نوع لشيء . ولا يمتنع أن يكون ما هو جنس لشيء ، نوعاً لغيره . وكذلك البواقي . وقد يتمثل في هذا الموضوع بـ « الملون » فيقال :

إنه جنس للأسود .

وفصل : للكيف .

ونوع للمتكيف ، بوجه ، ولهذا الملون ، بوجه آخر .

وخاصة : للجسم ، وعرض عام .

وليس هذا المثال صحيحاً في بعض الصور ، ولكن لا يناقش في الأمثلة - وفي نسخة

« المثال » -

الفصل الخامس

تنبيه

(١) فهذه الألفاظ الخمسة ، وهى :
الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام
تشارك كلها - وفى نسخة بدون عبارة « كلها » - فى أنها تحمل على
الجزئيات الواقعة تحتها ، بالاسم والحد

(١) أقول : هذا أول فصل ترجمه به « التنبيه » .
وقال الفاضل الشارح : الاستقراء يدل على أن الشيخ عبر فى هذا الكتاب
به « الإشارات » عن فصول تشتمل على أحكام تثبت بتجشم .
و به « التنبيهات » عن فصول يكفى فى ثبوت أحكامها النظر فى حدودها ، وفيما
سبق من القول فيما يناسبها .

وهذا الفصل بيمين كونه من النوع الثانى .

ومن عادة المنطقيين فى هذا الموضع أن يبينوا :

المشاركات العامة . والثنائية . والثلاثية . والرابعة .

والمباينات بين هذه الخمسة .

فاقتصر الشيخ على بيان مشاركة عامة هى :

أن كل واحدة من الخمسة ، قد تحمل على جزئياتها بالاسم والحد ، كالجسم على
الحيوان ، وكالجوهر الذى يقبل الأبعاد ، أعنى حد الجسم عليه أيضاً .

وهنا بحث مهم ، وهو أن النوع الذى هو أحد الخمسة بأى المعنيين هو ؟

فنعول : إنه بالمعنى الحقيقى ، وذلك لأن الكلليات المنحصرة فى هذه الأقسام الخمسة

هى المحمولات .

والنوع الإضافى من حيث هو نوع إضافى ، موضوع لا يعتبر كونه محمولاً على شىء

إنما يعتبر كونه محمولاً ، من حيث هو كلى ؛ وهو اعتبار آخر .

والشيخ قد نبه عليه بقوله: [تشترك كلها في أنه تحمل على الجزئيات الواقعة تحتها]
فإن الإضافي النوع لا يقاس إلى ما تحته ، من حيث هو نوع إضافي ، بل يقاس إلى
ما فوقه .

وأيضاً القسمة الخمسة تخرج الحقيقي وحده ، والتي تخرج الإضافي ، إنما تكون بالقوة
مسلسلة ؛ لأنها لا تخرج الإضافي وحده ، من غير اعتبار الحقيقي ، وذلك لأننا نقول . إذا
أردنا الحقيقي :

مثلا الكليات المحمولة :

إما ذاتية لموضوعاتها .

وإما عرضية .

والذاتية : إما مقولة في جواب « ما هو » على مختلفات الحقيقة ، وهي الجنس .

أو على متفقاتها ، وهي النوع .

وإما ليست بمقولة ، وهي الفصل .

والعرضية : إما مختصة بموضوعاتها ، وهي الخاصة .

أو غير مختصة ، وهي العرض .

فهذه القسمة وما يجري مجراها ، تخرج الحقيقي وحده ، مخمسة .

وأما إذا أردنا الإضافي فنقول :

مثلا الكليات تنقسم :

إلى ممكنة الوقوع في جواب « ما هو ؟ »

وإلى ما لا يمكن وقوعها فيه .

وممكنة الوقوع ، إذا ترتبت في العموم والخصوص ، فالعام جنس للخاص . والخاص
نوع له .

وما لا يمكن أن يقع في جواب « ما هو ؟ » ينقسم إلى :

ذاتي ، هو الفصل .

وإلى عرضي ، وهو إما الخاصة ، أو العرض .

وهذه القسمة مشتملة على قسم آخر ، وهو ما يمكن وقوعه في جواب « ما هو ؟ »

ولا يترتب ، أولاً يعتبر ترتيبه ، تحت عام ، وهو النوع الحقيقي ، فتكون بالقوة مسلسلة ،

ولا يحيص عن ذلك في كل قسمة تجري مجراها في إخراج الإضافي .

الفصل السادس
إشارة
إلى رسوم الخمسة

(١) فالجنس يرسم بأنه كلي- وفي نسخة « الكلى » - يحمل على أشياء مختلفة الحقائق في « جواب ما هو ؟ »
والفصل يرسم بأنه كلي يحمل على الشيء في جواب « أى شىء هو ؟ » فى جوهره .

والنوع :

يرسم بأحد المعنيين أنه كلي يحمل على أشياء لا تختلف إلا بالعدد فى جواب « ما هو ؟ » .

ويرسم بالمعنى الثانى أنه كلي يحمل عليه الجنس وعلى غيره حملا ذاتياً أولياً .

والخاصة ترسم بأمرها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً غير ذاتى .

والعرض العام يرسم بأنه كلي يقال على ما تحت حقيقة واحدة ، وعلى غيرها قولاً غير ذاتى *

(١) أقول : الكلى هو الجنس للخمسة ؛ ولذلك وضعه فى أوائل رسومها .

والكلى يقع بالاشتراك .

على طبائع الموجودات وحدها ، وهو الطبيعى .

وعلى العموم الذى إذا لحقها اشتركت الجزئيات فيها ، وهو المنطقى .

وعلى الملحق مع اللاحق ، وهو العقلى .

وقد مر ذكرها .

فالجنس للخمسة ، هو المنطقي لا غير .

وإنما قال — في رسم الفصل — : [يحمل في جواب « أى شىء هو في جوهره ؟ »] لأن الخاصة أيضاً قد تحمل في جواب « أى شىء هو ؟ » إلا أنها إنما تفعل تمييزاً عرضياً ، لا ذاتياً وجوهرياً .

وقال في رسم النوع الإضافي : [إن الجنس يحمل عليه ، أيضاً ، حملاً ذاتياً أولاً] لأن الجنس البعيد يحمل عليه أيضاً حملاً ذاتياً ، لكنه لا يكون أولياً ، وهو لا يكون نوعاً إلا بالقياس إلى القريب .
والباقي ظاهر .

وإنما جعل هذه الأقوال رسوماً ، لاجتوداً ؛ لأن الحمل على الشىء أمر عارض لماهية الكليات ، وغير مقوم إياها ؛ فإن الجنس في نفسه ، هو الكلى الدائى لمختلفات الحقيقة بالاشتراك ، سواء حمل عليها أو لم يحمل .

وأما حملة عليها ، أو كونه صالحاً لأن يحمل ، فما يعرض لها بعد تقومه .
وكذلك في البواقي .

وإنما أورد الشيخ رسوماً دون حدودها ؛ لأنها أشد مناسبة لبياناتها المتقدمة .

الفصل السابع

إشارة

إلى الحد

(١) الحد قول دال على ماهية الشيء .

(٢) ولا شك في أنه يكون مشتملاً على مقوماته أجمع .

(١) هذا حد الحد . وقد يرسم بأنه قول يقوم مقام الاسم المطابق في الدلالة على الذات .

والحد منه تام يشتمل على جميع المقومات ، كقولنا ، للإنسان : إنه حيوان ناطق .
ومنه ناقص يشتمل على بعضها ، إذا كان مساوياً للحدود ، كقولنا له : إنه جسم ،
أو جوهر ، ناطق .
والتام لا يكون إلا واحداً .

وأما الحدود الناقصة فكثيرة يفضل بعضها على بعض بحسب ازدياد الأجزاء .
وأيضاً منه ما يكون بحسب الاسم . ومنه ما يكون بحسب الماهية ، كما مر .
والمراد ههنا هو الذي بحسب الماهية .

واسم الحد يقع على التام والناقص ، بالاشتراك ؛ لأن التام دال على الماهية بالمطابقة
كالاسم ؛ إلا أن الاسم مفرد ، والحد مؤلف .
والناقص دال عليها ، لا بالمطابقة ، بل بالالتزام ، ويقع على الحدود الناقصة
بالتشكيك ، لأن المشتمل على أجزاء أكثر ، أولى بهذا الاسم ، من المشتمل على أجزاء
أقل .

فإذا أطلق هذا الاسم ، فالواجب أن يحمل على التام الذي هو الحد الحقيقي وحده ،
ولإياه عنى الشيخ في هذا الفصل .

(٢) إشارة إلى ما سبق من أن الدال على الماهية ، إنما يكون مشتملاً على جميع
المقومات .

ويكون لا محالة مركباً من جنسه وفصله ؛ لأن مقوماته المشتركة هي جنسه ، والمقوم الخاص فصله .

واعلم أن الشيء الذى يراد تعريفه ، يكون :

إما بسيطاً

وإما مركباً .

والتركيب : إما أن يكون فى العقل فقط .

وإما أن يكون فى العقل وخارجه .

والعقلى المحض : هو التركيب من الجنس والفصل . ويختص بأن يكون كل واحد من المركب وأجزائه مقولاً بالمواطأة على الباقية .

والتركيب الخارجى قد يكون من أشياء ملتزمة شيئاً واحداً ، كالأحاد فى العدد ، وكالهيولى والصورة فى الجسم — وفى نسخة « للجسم » —

أو غير ملتزمة شيئاً واحداً ، كالسواد وغيره فى البلقة .

أو من شيء وما يحل فيه كالجسم والسواد ، فى الأسود .

أو من شيء وإضافته إلى غيره ، كالرجل والأبوة فى الأب .

وقد يكون على أنحاء غير ذلك مما يطول ذكرها .

وكل مركب خارج العقل ، مركب فى العقل ، ولا ينعكس .

ولكل قسم من هذه الأقسام تعريف يخصه .

وأما البسائط فلا تعرف بالحدود ، بل بالرسوم وما يجرى مجراها .

وأما المركبات العقلية ، فهى التى تحد بالحدود التامة المذكورة ، وهى ذوات الماهيات

على الاصطلاح المذكور قبل .

وأما المركبات الباقية ، فحدودها مؤلفة من حدود بسائطها ، إن كانت ذوات حدود

وإلا فن رسموها .

فقول الشيخ : [الحد قول دال على ماهية الشيء] يدل على تخصيص الحد بذوات

الماهيات ، التى هى المركبات العقلية ، فلذلك — وفى نسخة « فلأجل ذلك » — قال

(ويكون) يعنى بالحد (لا محالة مركباً من جنسه وفصله) .

- (٣) وما لم يجتمع للمركب ما هو مشترك ، وما هو خاص ، لم يتم للشئ حقيقته المركبة .
- (٤) وما لم يكن للشئ تركيب في حقيقته لم يدل - وفي نسخة لم يمكن أن يدل - عليها بقول .
- (٥) وكل - وفي نسخة « فكل » - محدود مركب في المعنى .
- (٦) ويجب أن يعلم أن الغرض في التحديد ليس هو التمييز كيف اتفق ، ولا أيضاً بشرط أن يكون من الذاتيات من غير زيادة اعتبار - وفي نسخة « اعتبار زيادة » - آخر ، بل أن - وفي نسخة بدون كلمة « أن » - يتصور به المعنى كما هو .

وإذا ثبت هذا ، فقد سقط الشك الذي يورد عليه ، وهو قولم : [ليس كل حد مركباً من جنس وفصل] .

(٣) يريد بـ « المركب » العقلي الصرف ؛ فإن سائر المركبات لا يجب أن يكون مشتملا على مشترك وخاص .

(٤) يعنى بالقول ، القول الذي يكون حداً ؛ فإن البسيط - وفي نسخة « حقيقة البسيط » - قد يدل عليه - وفي نسخة « عليها » - بقول ؛ ولا يدل عليه - وفي نسخة « عليها » - بقول يكون حداً ، بل بقول يكون رسماً . وإن لم يكن ذلك القول في بعض الصور قاصراً عن الحدود ، في إفادة تصور ما يطلب تصوره ، وذلك إذا كان مشتملا على لوازم تقتضى انتقال الدهن عنها إلى حقيقة ملزومها ، كما هي ؛ فإن ذلك القول يقوم مقام الحد في إفادة الغرض .

(٥) أقول : ههنا صرح بأنه يريد التركيب العقلي .

(٦) أقول : الظاهريون يرون أن الغرض من التحديد هو التمييز فحسب ؛ ولذلك يجعلون كل قول « يترد وينعكس » على الشئ ، حداً له .

ثم إن تنبه بعضهم للذاتيات والعرضيات جعل المميز الداعي كيفما كان حداً .
والشيخ رد عليهم جميعاً ، وأبان أن الغرض من التحديد تصور المعنى كما هو ، فإن من يروم تحقيق الأشياء لا يقف دونه - وفي نسخة « دونها » -

(٧) وإذا فرضنا أن شيئاً من الأشياء ، له ، بعد جنسه ، فصلان يساويانه كما قد يظن أن الحيوان له بعد كونه جسماً ذا نفس ، فصلان ، كالحساس ، والمتحرك بالإرادة .

فإذا أورد أحدهما وحده كفى في الحد - وفي نسخة « في ذلك الحد » - الذي يراد به التمييز الذاتي . ولم يكف في الحد الذي يطلب فيه أن يتحقق ذات الشيء وحقيقته كما هو .

(٨) ولو كان الغرض في « الحد » التمييز بالذاتيات ، كيف اتفق ، لكان قولنا : الإنسان - وفي نسخة « للإنسان » - جسم ناطق مائة : حداً .

واعلم أن طالب التمييز الكلي بالقصد الأول ، لا يتحصل غرضه ، إلا بعد أن يعرف الشيء الذي يريد تمييزه أولاً .

ثم الأشياء غير المتناهية التي يريد التمييز عنها ثانياً .
وأما طالب تصور المعنى كما هو ، فقد يتحصل له التمييز الكلي تابعاً لمقصوده بالقصد الثاني .

(٧) وقد مر الكلام في كيفية اشتغال الشيء على فصلين متساويين ، فلا وجه لإعادته . والمنطقي من حيث يجوز ذلك فعليه أن يحكم بوجوب إيراد الفصول جميعاً حتى تتم المقومات .

(٨) هذه حجة جدلية يحتاج بها على القوم ؛ فإنهم مع قولهم بأن الغرض من الحد هو التمييز بالذاتيات ، اعترفوا بأن هذا ليس حداً تاماً ، وهو مناقض لقولهم .

والمائة عندهم فصل أخير ، بعد الناطق ؛ فإن الإنسان يشارك الأفلاك والملائكة - بزعمهم - في كونهم « حياً ناطقاً » ويمتاز عنها بـ « المائة » .
والحق أن « الحى الناطق » يقع عليهما بمعنيين .

الفصل الثامن

وهم وتنبیه

(١) إذا - وفي نسخة « وإذا » - كانت الأشياء التي يحتاج إلى ذكرها في الحد - وفي نسخة بدون عبارة « في الحد » - معدودة ، وهي مقومات الشيء ، لم يحتمل التحديد إلا وجهاً واحداً من العبارة التي تجمع المقومات على ترتيبها أجمع ، ولم يمكن أن يوجز ، ولا أن يطول ؛ لأن إيراد الجنس القريب يغني عن تعديد واحد واحد من المقومات المشتركة إذ - وفي نسخة « إذا » - كان اسم الجنس يدل على جميعها دلالة التضمن . ثم يتم الأمر بإيراد الفصول .

وقد علمت أنه إذا زادت الفصول على واحد ، لم يحسن الإيجاز والحذف إذا كان الغرض بالتحديد - وفي نسخة « في التحديد » - تصور كنه الشيء كما هو - وفي نسخة « على ما هو عليه » - وذلك يتبعه التمييز أيضاً .

ثم لو تعمد متعمد ، أو سهاساه ، أو نسي ناس ، اسم الجنس ، وأتى بدله بحد الجنس ، لم نقل إنه خرج عن - وفي نسخة بدون كلمة « عن » - أن يكون حاداً مستعظمين صنيعه - وفي نسخة « في صنيعه » - في تطويل الحد .

فلا ذلك الإيجاز محمود كل ذلك الحمد - وفي نسخة بدون عبارة « كل ذلك الحمد » - ولا هذا التطويل مذموم كل ذلك الذم ، إذا حفظ فيه الواجب من الجمع والترتيب .

(١) أقول : وهم في هذا الفصل هو غلط جماعة من المنطقيين في تحديد الحد ؛

(٢) وكثيراً ما ينتفع في الرسوم بزيادة تزيد على الكفاية للتمييز - وفي نسخة « للتمييز » - وستعلم الرسوم عن قريب .

(٣) ثم قول القائل: إن الحد قول وجيز ، كذا وكذا ، يتضمن بياناً لشيء إضافي مجهول ؛ لأن الوجيز غير محدود .
فربما كان الشيء وجيزاً بالقياس إلى شيء ، طويلاً بالقياس إلى غيره .

واستعمال - وفي نسخة « فاستعمال » - أمثال هذا في حدود أمور غير إضافية خطأ قد ذكر لهم في كتبهم ، فليتذكروه *

وذلك قولهم : (الحد قول وجيز دال على تفصيل المعاني التي يشتمل عليها مفهوم الاسم ، أو ما يجري مجراه) .

والتنبيه على فساد ذلك بما ذكره غنى عن الشرح .

وقد أفاد بقوله : [إذا حفظ فيه الواجب من الجمع والترتيب] فائدة ، وهي أن الحد لا يتم بجميع المقومات ، بل يجب مع ذلك أن يترتب ، فيقدم الأجناس ، ثم يقيد بالفصول ليتحصل صورة مطابقة للمحدود .

(٢) يريد بذلك الرد على من يعتبر الإيجاز ، بأن زيادة ذكر بعض اللوازم ، أو القيود ، في الرسوم المميزة ، يقتضى مزيد الإيضاح ، وسهولة الاطلاع على حقيقة المطلوب (٣) أقول : يشير إلى المواضيع الجدلية المتعلقة بالحدود ؛ فإن منها موضعاً يشتمل على تخطيط تحديد غير الإضافي ، بالإضافي كمن يجد النار بأنها - وفي نسخة « بأنه » - أخف الأجسام وألطفها .

واعلم أن الحد مضاف إلى المحدود ، إلا أن الإضافة عارضة له ، ليست داخلية في ماهيته .

ومن جعل الوجيز جزءاً من حده ، جعلها داخلية في ماهيته .

الفصل التاسع

إشارة

إلى الرسم

(١) وأما إذا عرف الشيء بقول مؤلف من أعراضه وخواصه التي تختص - وفي نسخة « تخصه » - جملتها بالاجتماع فقد عرف ذلك الشيء برسمه .

(١) أقول : ما ذكره الشيخ رسم الرسم . وحده أن يقال : هو قول مؤلف من محمولات لا تكون ذاتية بأجمعها ، أولاً تكون على ترتيبها الواجب ، يراد به تعريف الشيء . والرسم منه تام ، يفيد التمييز عن كل ما يغاير المرسوم . ومنه ناقص يفيد التمييز عن بعض ما يغايره . وقيل التام هو الذي يشمل على الذاتيات والعرضيات ، والناقص ما اقتصر فيه على العرضيات .

وأيضاً منه جيد يساوي المرسوم ، ويكون أبين منه . ومنه رديء وهو ما يخالفه فن شرائط الجودة ، المساواة للمرسوم ؛ لثلاث يتناول ما ليس منه ، أو يخلى عما هو منه . وربما لم يكن كل واحد من العرضيات متساوياً واجتمع منه ما يكون مساوياً ، فيصير رسماً ؛ كما يقال مثلاً في رسم الخفاش : إنه الطائر الولود .

وقول الشيخ : [التي تختص جملتها بالاجتماع] إشارة إلى هذا المعنى . والإشكال الذي أورده الشارح الفاضل وهو أن مساواة اللزوم الواقع في الرسم للزومه لا تعرف إلا بعد معرفة اللزوم ، فتكون معرفة اللزوم به دوراً لا ينحل بما ادعى حله به ، وهو قوله : تقيده اللوازم غير المساوية بعضها ببعض ، حتى يركب منها ما يكون مساوياً ويعرف به ، ولا يلزم الدور .

فإن الإشكال في كيفية معرفة كون المجموع مساوياً ، بحاله . وحله أن يقال : المساواة في نفس الأمر ، هي غير العلم بالمساواة .

(٢) وأجود الرسوم ما يوضع فيه الجنس أولاً ليتقيد - وفي نسخة « ليفيد » وفي أخرى « ليتقيد به » - ذات الشيء .
 مثاله : ما يقال للإنسان : إنه حيوان مشاء - وفي نسخة « مشى » -
 على قدميه ، عريض الأظفار ضحاك بالطبع .
 ويقال للمثلث : إنه الشكل الذي له ثلاث زوايا .

والشرط في انتقال الذهن عن اللازم المساوي ، إلى الملزوم ، هو المساواة في نفس الأمر لا العلم بها .
 فإذا نظر الباحث عن الشيء فيما يكتنفه - وفي نسخة « يكشفه » - من لوازمه وعوارضه - مساوية كانت أو غير مساوية ؛ مفرقة أو مركبة - وأوصله - وفي نسخة « وواصله » - بعضها إلى ذلك الشيء ، علم بعد ذلك أنه كان مساوياً له ، ولا يلزم الدور .
 ثم إنه يعرف غيره ، بما يعرف مساواته ، ولا يحتاج ذلك الغير أيضاً إلى تقدم العلم بالمساواة .

واعلم أن اللازم الواحد ، وإن كان مساوياً ، فإنه لا يكون ، من حيث هو واحد ، رسماً .

وكذلك الفصل وحده ، لا يكون حدّاً ناقصاً ؛ وذلك الواحد منها لا يدل على الشيء المطلوب بالمطابقة ، وإلا لكان اسمه ، بل إنما يدل عليه بالالتزام ، وهو يشتمل على قرينة عقلية موجبة لنقل الذهن من اللازم إلى الملزوم .

وتلك القرينة ، إن صرح بها ، اقتضت لفظاً آخر يلزاه ، فكان الدال بالحقيقة شيئين لاشيئاً واحداً ؛ ولهذا السبب تعد الحدود والرسوم في الأقوال ، دون المفردات من الألفاظ .
 وأيضاً انتقال الذهن ، من شيء إلى شيء ، على سبيل اللزوم ، أمر ضروري ، لسبب للصناعة فيه مدخل .

والانتقال من الحدود والرسوم ، إلى المطالب ، صناعى ، وإنما يتعلق بالصناعة تأليف - وفي نسخة « بتأليف » - مفرداتها لا غير ، فهي لا تكون إلا مؤلفة .

(٢) وذلك لأن اللوازم والخواص ، بل الفصول ، لا تدل بالوضع إلا على شيء ما يستلزمها أو يختص بها .

(٣) ويجب أن يكون الرسم بخواص وأعراض بينة للشيء ؛ فإن من عرف المثلث بأنه الشكل الذي زواياه الثلاث - وفي نسخة بدون كلمة « الثلاث » - مثل قائمتين - وفي نسخة « القائمتين » - لم يكن رسمه إلا للمهندسين - وفي نسخة « للمهندس » - *

أما ما ذلك الشيء في ذاته وجوهره ، فلا يدل عليه - وفي نسخة « عليها » - إلا بالانتقال العقلي.

وإذا وضع الجنس دل على أصل الذات ، ثم يتم التعريف بإلحاق اللوازم والخواص به . (٣) أقول : هذا شرط آخر في جودة الرسم ، وقد سبق ذكره .
ولما كان حال الشيء في البيان والخفاء ، مختلفاً ، وربما كان البين عند شخص ، خفياً عند آخر ، يكون بعض الأقوال رسوماً عند قوم ، غير رسوم عند آخرين .
وما تمثل به في آخر الفصل ، وهو أن رسم المثلث بحال الزوايا ، لا يكون إلا للمهندس فالصحيح ، أنه لا يكون له أيضاً إلا بحسب الاسم دون الماهية ؛ فإن المهندس ما لم يعرف حقيقة المثلث ، لا يمكن أن يعرف حال زواياه ، فكما كان من الحدود حدود شارحة للاسم ، وحدود دالة على الماهية ، فكذلك الرسوم .

الفصل العاشر

إشارة

إلى أصناف من الخطأ تعرض في تعريف الأشياء بالحد والرسم

- (١) إذا عرفت نفعت بأنفسها، ودلت على أشكال لها في غيرها .
 (٢) ومن - وفي نسخة « من » - القبيح الفاحش - وفي نسخة بدون كلمة « الفاحش » - أن تستعمل في الحدود الألفاظ المجازية والمستعارة ، والغريبة الوحشية - وفي نسخة « والوحشية » - بل يجب أن تستعمل فيها - وفي نسخة بدون كلمة « فيها » - الألفاظ المناسبة الناصبة المعتادة - وفي نسخة « الألفاظ الناصبة المعتادة » وفي أخرى « التامة المعتدلة الناصبة المناسبة » - .

(١) أقول : هذه أصول ، نقلها - عما يتعلق بالحدود والرسم - من كتاب الجدل . وهي وأمثالها في ذلك الكتاب تسمى بـ « المواضع »
 و « المواضع » كل حكم ينشعب منه أحكام آخر يمكن أن يجعل كل واحد منها مقدمة .

فمن هذه الأصول ما يتعلق بالألفاظ .

ومنها ما يتعلق بالمعاني .

وقدم المواضع اللفظية .

(٢) أقول : يريد بالحدود الأقوال الشارحة مطلقاً .

واللفظ المجازي والمستعار ، هما ما يطلق على غير ما وضع له ، لقريظة تقتضى

العدول عنه إلى الغير ، من : شبه ، أو نسبة ، أو أمر عقلي ، أو غير ذلك .

ويقابلهما الحقيقة .

ويفترقان بأن ذلك الإطلاق في المجاز يكون مستمراً ، وربما لا تلاحظ الحقيقة فيه .

(٣) فإن اتفق أن لا يوجد للمعنى - وفي نسخة « في المعنى » - لفظ مناسب معتاد ، فليخترع له لفظ ، من أشد الألفاظ مناسبة وليبدل على ما أريد به ، ثم يستعمل فيه - وفي نسخة بدون كلمة « فيه » -

وفي الاستعارة يكون مبتدعاً ، ويلاحظ كون ذلك الإطلاق ، ليس بحقيقى .
فالحجاز في المفردات ، كإطلاق « النور » على « الهداية » ؛ و « النظر » على « الفكر »
وفي المركبات كقوله تعالى « وأسأل القرية » .
والاستعارة : في المفردات كـ « ذنب السرحان » على « الصبح الأول »
وفي المركبات كقوله تعالى : « واخفض جناحك »
والألفاظ الغريبة ، هي التي لا يكون استعمالها مشهوراً ، ويكون بحسب قوم قوم .
ويقابلها المعتادة .

والوحشية هي التي تشتمل على تركيب ينفر الطبع عنه .
ويقابلها العذبة .

وإذا اجتمعت الغرابة والوحشية في لفظ ، فقد سمح جداً .
واستعمال أمثال هذه الألفاظ في التعريفات قبيح ؛ لأنها محتاجة إلى كشف وبيان ؛
فيلزم احتياج القول شارح ، إلى قول شارح آخر .
والألفاظ الناصة : هي التي تعبر عن المقصود صريحاً ، وتزيل الاشتباه عما يكون في
معرضه .

ويقابلها الموهمة والمغلقة .

وفي بعض النسخ بدل « المعتادة » « المعتدلة » أى بين الركافة العامية ، والمئاتة المفرطة
التي تعدل بالذهن عن فهم المعنى إلى النظر في اللفظ .

(٣) أقول : قد يتفق ذلك في المفردات ، وقد يتفق في المركبات ؛ وذلك لأن
الناظر في المعاني ربما يدرك أشياء لم يدركها واضح لغته ، أو يسنح له تركيب يحتاج إليه ،
لم يسنح لو واضح لغته ، فلم يضع لها اسماً ، ويحتاج الناظر إلى أن يعبر عنها فيضطر إلى وضع
الألفاظ بإزائها .

ولإنما اشترط المناسبة فيه ؛ لأن الانتقال عن المعاني الأصلية ، إلى غيرها ، بسبب

(٤) وقد يسهو المعروفون في تعريفهم ، فرجما عرفوا الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة .

كمن يعرف الزوج بأنه العدد الذي ليس بفرد .
ورجما تخطوا ذلك فعرفوا الشيء بما هو أخفى منه ، كقول بعضهم :
إن النار هي الأسطقس الشبيه بالنفس . والنفس أخفى من النار .
ورجما تعدوا ذلك فعرفوا الشيء بنفسه ، فقالوا : إن الحركة هي
الثقل ، وإن الإنسان هو الحيوان البشرى .

ورجما تعدوا هذا ، فعرفوا الشيء بما لا يعرف إلا بالشيء ،
إما مصرحاً وإما - وفي نسخة « أو » - مضمراً .
أما المصرح فمثل قولهم : إن الكيفية ما بها تقع المشابهة وخلافها . ولا يمكنهم
أن يعرفوا المشابهة إلا بأنها اتفاق في الكيفية ؛ فإنها إنما تخالف
المساواة والمشاكله بأنها اتفاق بالكيفية - وفي نسخة « في الكيفية » - لافي
الكيفية ، والنوع وغير ذلك .

المناسبة ، كما في الحجاز ، والاستعارة ، والتشبيه ، وغيرها ، طريق مسلوكة في جميع
اللغات .

والمتخرج لفظاً على هذا الوجه ، لا يكون خارجاً عن مذهب اللغة .
ومثال المتخرجات في المفردات « العقل » و « النفس » وفي المركبات « القياس »
و « الاستقراء » .

(٤) أقول : هذه هي المواضع المعنوية .
فإنها تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة . ثم بما هو أخفى ثم بنفسه . ثم بما
لا يعرف إلا به .

إما بمرتبة واحدة ، وهو دور ظاهر .

أو بمراتب ، وهو دور خفي .

وجميع ذلك ردى على الترتيب المذكور .

فالتعريف بالمساوي ، ردى ؛ لأنه لا يفيد المطلوب ؛ وبالأخفى أردأ منه ؛ لأنه
أبعد عن الإفادة .

وأما المضممر فهو أن يكون المعرف به ، ينهى تحليل تعريفه إلى أن يعرف بالشيء ، وإن لم يكن ذلك في أول الأمر ، مثل قولهم : إن الاثنين زوج أول ، ثم يحدون الزوج بأنه عدد ينقسم - وفي نسخة « منقسم » - بمساويين .

ثم يحدون المتساويين بأتهما شيثان ، كل واحد منهما يطابق الآخر مثلاً .

ثم يحدون الشيثين بأتهما اثنان ، ولا بد من استعمال لفظ - وفي نسخة بدون كلمة « لفظ » - الاثنينية في حد الشيثين ، من حيث إيهما - وفي نسخة « هما » - شيثان .

(٥) وقد يسهو المعرفون فيكررون الشيء في الحد حيث لا حاجة إليه فيه - وفي نسخة بدون عبارة « فيه » -- ولا ضرورة .

وبنفس الشيء أردأ منه ؛ لأن الأخرى يمكن أن يصير أقدم معرفة في بعض الصور ؛ فيعرف به ، ولا يتصور ذلك في نفس الشيء .

والدورى أردأ منه ؛ لأن :

الأول : يقتضى أن يكون للشيء على نفسه تقديم واحد .

والثانى : يقتضى أن يكون له تقديمات فوق واحدة .

والدور الظاهر أشنع ، والخرى أردأ في الحقيقة . والأمثلة مذكورة في المتن .

وقد أورد في مثال التعريف بالمساوى ، تعريف الزوج بأنه ليس بفرد ، والزوج يقابل الفرد تقابل التضاد ، بحسب الشهرة ، وتقابل العدم والملكية بحسب الحقيقة . فتعريفه به تعريف بالمساوى بحسب الشهرة . وهو مراد الشيخ ، وتعريف دورى بحسب الحقيقة ؛ لأن العدم يعرف بالملكية ، فتعريف الملكية به يقتضى دوراً .

(٥) أقول : التكرار قد يقع للحدود في الحد ، وقد يقع للحد . وقد يقع لبعض

أجزائه .

وأيضاً قد يقع بحسب الحاجة له . وقد يقع بحسب الضرورة . وقد يقع لا بحسبها .

والردىء ما يشتمل على تكرار لا حاجة إليه ، ولا ضرورة فيه .

أعنى الضرورة التي تتفق في تحديد بعض المركبات ، والإضافيات ، على ما يعلم في غير هذا الموضع .

ومثال هذا الخطأ قولهم : إن العدد كثرة مجتمعة من الآحاد ، والمجمعة من الآحاد هي الكثرة بعينها .

ومثل من يقول: إن الإنسان حيوان جسماني ناطق . والحيوان مأخوذ في حده الجسم ، حين يقال : إنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالإرادة ، فيكونون - وفي نسخة « فيكون » - قد كرروا .

فقال ما يكرر المحدود في الحد أن يقال : الإنسان حيوان بشرى .

ومثال ما يكرر الحد، أو بعض أجزائه، ما ذكره الشيخ في تعريف العدد ، والإنسان . والتكرار بحسب الحاجة ، كما يكون في الجواب عن سؤال يشتمل على تكرار ، كمن يسأل عن حد الإنسان الحيوان مثلا ، ويحتاج الجيب في جوابه ، إلى إيراد أحديهما ، فيقع فيه تكرار بحسب الحاجة ، وهو غير قبيح بالنظر إلى السؤال ، قبيح لولا السؤال .

وبحسب الضرورة كما يقع في حدود بعض المركبات ، والإضافيات .

والمركبات التي يقع في حدودها تكرار ، هي ما تتركب عن الشيء ، وعن عرضي ذاتي له ، فيقع « الشيء » مرة في حده ، ومرة في حد عرضه الذاتي الذي يشتمل حده على ذكر معروضه ضرورة ، كما مر .

ومثال المشهور ههنا : الأنف الأفتس ؛ فإن الأفتس لا يمكن أن يجد إلا مع ذكر الأنف ؛ لأن الفتوسة تعبير يختص بالأنف ، لا أى تعبير يتفق .

والأفتس ههنا ، غير الأفتس الذي يقال في صفة صاحب الأنف ، حين يقال : الرجل الأفتس ؛ لأن هذا عرض ذاتي بخلاف ذلك .

وقد قيل في تفسير الأفتس : إنه :

إما أنف ذو تعبير . أو ذو التعبير في الأنف .

فعلى الأول : يكون قولنا : « أنف أفتس » مشتملا على تكرار لا فائدة فيه ؛ لأن

معناه : أنف هو أنف ذو تعبير .

وعلى الثاني : لا يجوز أن يكون الأنف ذا تعبير في الأنف ، لأن الأنف لا يكون له

(٦) وهذان المثالان قد يناسبان بعض ما سلف مما سبقت الإشارة إليه - وفي نسخة « إليه الإشارة » - ولكن الاعتبار مختلف .

(٧) واعلم أن الذين يعرفون الشيء بما لا يعرف إلا بالشيء ، هم في حكم المكررين للمحدود في الحد - وفي نسخة بزيادة « ولكن يعرض لهم الخطأ في التعريف بالمجهول والتكرير ، في « المعلوم » - وفي أخرى « بالمعلوم » - *

أنف ، فضلا على أن يكون ذا تعبير ، بل إنما يسمى صاحب الأنف أفتس ؛ لأنه ذو تعبير في الأنف .

وحينئذ يكون معناه : أنف : هو شخص ذو تعبير في الأنف .
وكلاهما غير صحيح .

والصحيح أن تفسير الأفتس : هو ذو تعبير لا يكون إلا للأنف .
وحينئذ لا يمكن أن يكون صاحب الأنف أفتس ؛ لأنه لا يكون ذا شيء ، لا يكون ذلك الشيء له .

ويكون معنى أنف أفتس : أنف هو ذو تعبير لا يكون إلا للأنف .
وأما التكرار في الإضافيات ، فسيجيء بيانه .

(٦) فبعض ما سلف هو تعريف الشيء بنفسه ، وبما لا يعرف إلا به .
والمناسبة : هو وقوع التكرار فيهما ؛ وذلك لأن تعريف الشيء بنفسه إنما يشتمل على تكرار لكنه يكون للمحدود في الحد .

وفي هذين المثالين يكون للحد أو لبعض أجزائه ، ولكن الاعتبار مختلف ؛ لأن السهو من جهة تعريف الشيء بما يقتضى تقديم معرفته على نفسها ، غير السهو من جهة تكرار لا يحتاج إليه ، ولا ضرورة فيه .

(٧) وذلك لأن القائل : الكيفية : ما بها تقع المشابهة ، كأنه يقول : الكيفية ما بها يقع اتفاق في الكيفية . وهذا تكرار للمحدود في الحد .
والمراد بيان التناسب من الجانبين .

الفصل الحادى عشر

وهم وتنبیه

(١) إنه - وفي نسخة « وإنه » - قد يظن بعض الناس ، أنه لما كان المتضايغان يعلم كل واحد منهما- وفي نسخة بدون عبارة « منهما » - مع الآخر ، أنه - وفي نسخة بدون عبارة « أنه » - يجب من ذلك أن يعلم كل واحد منهما بالآخر ، فيؤخذ كل واحد منهما في تحديد الآخر جهلاً بالفرق :

بين ما لا يعلم الشيء إلا معه .

وبين ما لا يعلم الشيء إلا به .

فإن ما - وفي نسخة « وما » - لا يعلم الشيء إلا معه ، يكون لا محالة

مجهولاً مع كون الشيء مجهولاً . ومعلوماً مع كونه معلوماً .

وما لا يعلم الشيء إلا به يجب - وفي نسخة « فيجب » - أن يكون

معلوماً قبل الشيء ، لا مع الشيء .

(١) المتضايغان يكونان معاً في الوجود والعقل ، فتعريف أحدهما بالآخر ، تعريف

للشيء بالمساوى فيجب أن يعرف كل واحد منهما بإيراد السبب الذى يقتضى كونهما

متضايغين ؛ ليتحصلا منه معاً في العقل .

ويخص البيان بالذى يراد تعريفه منهما . وهذا يستدعى تلطفاً . ومثاله ما ذكره في

حد الأب أنه حيوان يولد آخر من نوعه من نطفته من حيث هو كذلك .

ف (الحيوان) هو الأب ، و (الآخر) من نوعه هو الابن ، لكنهما أخذتا عاريين

عن الإضافة . و (من نطفته) سبب تضايغتهما . و (من حيث هو كذلك) تكرار

ضرورى لما مضى ، وهو الذى يضيف معنى الإضافة إلى الحيوان هو الذى الأب ،

ويخص البيان به ؛ لأن الأب إنما يكون مضافاً إلى الابن من هذه الخيشية .

ومن القبيح الفاحش ، أن يكون إنسان . . وفي نسخة « الإنسان » -
لا يعلم ما الابن ، وما الأب ، فيسأل عن الأب فيقول . . وفي نسخة
« فيقال » - هو الذي له ابن - وفي نسخة « الابن » . . فيقول: لو كنت أعلم
الابن لما احتجت إلى استعلام الأب ؛ إذ . وفي نسخة « إذا » كان
العلم بهما معاً .

ليس الطريق هذا ، بل ههنا ضرب آخر . . وفي نسخة بدون كلمة
« آخر » - من التلطف مثل أن يقال مثلاً : إن الأب حيوان تولد - وفي
نسخة « يولد » - آخر من نوعه ، من نطقه ، من حيث هو كذلك .
فليس في جميع أجزاء هذا التبيين شيء يتبين بالابن ، ولا فيه
حوالة عليه - وفي نسخة بدون عبارة « عليه » -

(٢) ولا تلتفت إلى ما يقوله صاحب « إيساغوجي » في باب
رسم الجنس بالنوع ، وقد تكلم - وفي نسخة « تكلمت » ... عليه في
كتاب « الشفاء » .

(٢) أقول : رسم الجنس في التعليم الأول بأنه : القول على كثيرين مختلفين بالنوع
في جواب « ما هو ؟ » .

ورسم النوع بأنه : القول عليه وعلى غيره الجنس في جواب « ما هو ؟ » . فوقع دور
في ظاهر الرسمين .

وحمله « فرفوروس » صاحب « إيساغوجي » على أن المضافين لما كان ماهية كل
واحد منهما بالقياس إلى الآخر ، فوجب أن يؤخذ كل واحد منهما في حد الآخر .
وأشار الشيخ في « الشفاء » إلى أنه ليس بحل الشك ، بل زيادة الشك بتعميمه جميع
المتضائفات .

ثم بين أن ما كان بإزاء لفظ النوع في اللغة اليونانية ، كان في الوضع الأول يدل
على صورة الشيء وحقيقته ، ثم نقل بحسب الاصطلاح إلى أحد الخمسة .

فالنوع المستعمل في حد الجنس هو المعنى الأول اللغوي ، فكأنه قال : (الجنس هو =

فهذا هو الآن ما أردناه من الإشارة إلى تعريف التركيب الموجه نحو التصور . ونحن منتقلون إلى تعريف التركيب الموجه نحو التصديق.

= المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب « ما هو ؟ »
ثم عرف النوع المصطلح بالجنس ولم يكن دوراً .